E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/106
30 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في هايتي

تقرير عن حال حقوق الإنسان في هايتي، أعده الخبير المستقل السيد أداما ديانغ، عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٧٨/٢٠٠٠

المحتويات

	الفقـرات	الصفحة
موجز		٣
مقدمة	١ - ٨	٥
أولا - السياق السياسي	٩ - ١٥	٧
ثانيا - الحريات العامة في خطر	١٦ - ٢٠	١١
ثالثا - الظروف السائدة في السجون	٢١ - ٢٦	١٣
رابعا - الشرطة الوطنية في هايتي	٢٧ - ٣٣	١٥
خامسا - المؤسسة القضائية	٣٤ - ٤٥	١٨
سادسا - التعاون الدولي	٤٦ - ٥٠	٢٢
سابعا - التوصيات	٥١ - ٥٩	٢٤
ألف - توصيات إلى الحكومة الهايتية	٥٤ - ٥٧	٢٥
باء - توصيات إلى المجتمع الدولي	٥٨	٢٨
جيم - توصيات إلى منظمة الأمم المتحدة	٥٩	٢٨
مرفق: بيان صحفي للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		٢٩

موجز

يستكمل الخبير المستقل بهذا التقرير التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/335)، ويعززه بتوصيات يقتضي تنفيذ بعضها تضافر جهود السلطات الهايتية والمجتمع الدولي.

ولا يمكن للاستقطاب السياسي في هايتي إلا أن يثير قلق من يريدون فعلاً لهذا البلد أن يخرج أخيراً من حلقة العنف المأساوية والبؤس الذي يفوق الوصف. ورحب الخبير المستقل مع الاهتمام بالالتزام الذي تعهد به الرئيس المنتخب، جان - بيرتران أريستيد، نتيجة محادثاته مع السيد أنثوني ليك، مبعوث الرئيس كلينتون. وتجدر ملاحظة أن حالة التوتر السائدة في هايتي ترتبط أساسا بأسلوب معالجة مسألة الطعن في نزاهة الانتخابات التي أُجريت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، خاصة بطريقة حساب الأصوات لانتخاب مجلس الشيوخ.

وفي مواجهة المخاطر التي تهدد الأمة الهايتية، يوجه الخبير المستقل نداءً إلى جميع العناصر الفاعلة لكي تتفق على التفاهم بشأن الأمور الأساسية. والحق أن ما يجمعها أهم بكثير مما يفرقها. ولذلك، على كل طرف من الأطراف أن يقبل ببعض التنازلات من أجل السماح لهذا البلد، وهو الأفقر في نصف الكرة الأرضية الشمالي، بالعودة إلى العمل على القضاء على الآفات المتعددة التي يعاني منها والمتمثلة في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد والفساد والبؤس والفقر والتعصب والأمية والاتجار بالمخدرات والأوبئة وأنانية الأغنياء والنقص في الثقافة الديمقراطية ووفيات الرضّع ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وما إلى ذلك.

وكما سبق أن أكد الخبير المستقل في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، فإنه يكرر القول إن خلفية هذا الاستقطاب السياسي حافلة بأعمال العنف اليومي الذي يشمل الهجوم المسلح والاغتيال والضرب المفضي إلى الموت والسرقة.

ويأسف الخبير المستقل لتدهور نظام إقامة العدل. ويظهر ذلك في تسييس الشرطة والاعتقالات التعسفية والاحتجاز المطول بدون محاكمة ومناخ العنف فضلاً عن الظروف الصحية المؤسفة داخل السجون. غير أن الخبير المستقل يلاحظ إحراز بعض التقدم، خاصة بعض النجاح الذي حققته الشرطة في مكافحة الإجرام، والقضية المتعلقة بأحداث رابوتو، فضلا عن الجهود التي بذلتها السلطات في مجال الإصلاحات التشريعية وإصلاح النظام القضائي من أجل إرساء قواعد دولة يسودها القانون وترمي إلى حماية مصالح أغلبية سكان هايتي.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، يرى الخبير المستقل أنه ينبغي التخطيط للتعاون مع هايتي في إطار استراتيجية طويلة الأجل وليس قصيرة الأجل كما جرت العادة حتى الآن. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل برامج تقديم المساعدة والتعاون التقني في ميادين إقامة العدل، وحقوق الإنسان، والسجون، إلخ.

وأكثر من مجرد رصد حالة حقوق الإنسان، يرى الخبير المستقل أنه على الأمم المتحدة أن تركز أكثر على تعزيز القدرات. ومنها السعي إلى تعزيز التشبث بالقيم الديمقراطية. ويجب أن تباشر المفوضية السامية لحقوق الإنسان ببرنامج للتعاون وتقديم المساعدة التقنية، ولا سيما من أجل تعزيز القدرات ومؤسسات الدولة ومكتب أمين المظالم ومدرسة القضاء وإقامة العدل والمجتمع المدني.

مقدمة

١- اتخذت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها السادسة والخمسين، القرار ٢٠٠٠/٧٨، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب مقرره ٢٠٠٠/٢٧٧، والذي دعت فيه اللجنة الخبير المستقل إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين عن التطورات في حالة حقوق الإنسان في هايتي (الفقرة ٢١ من القرار ٢٠٠٠/٧٨). وتنفيذا لهذا القرار، قام الخبير المستقل ببعثتين إلى هايتي، أولاهما في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، والثانية في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومكث أيضا في بورتوبرانس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بناءً على دعوة من البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ومن وزارة العدل الهايتية، من أجل المساهمة في المؤتمر الأول المعني بإصلاح نظام العدل؛ وانتهز هذه المناسبة لحضور افتتاح المحاكمة المتعلقة بأحداث رابوتو في غونايفس في عام ١٩٩٤.

٢- والتقى الخبير المستقل خلال فترات إقامته في الأراضي الهايتية، بعدد كبير من العناصر الفاعلة في كل من الأوساط السياسية والمجتمع المدني. ومن الشخصيات التي قابلها السيد رونيه بريفال، رئيس الجمهورية، والسيد جاك - إدوار أليكسي، رئيس الوزراء، والسيد جان بيرتران أريستيد، رئيس الجمهورية المنتخب وزعيم حركة فانمي (الأسرة) لافالا، والسيدة ميرلاند مانيغا، مرشحة لانتخابات مجلس الشيوخ، والسيد فريتز لونشان، وزير الخارجية، والسيد كميل لوبلان، وزير العدل، والسيدة فلورانس إيلي، وكيلة مكتب أمين المظالم، والسيد جيرار بيير شارل، منسق منظمة الشعب المناضل، والسيد جان بيان - إيميه، وزير التعليم الوطني، والسيد إيفان بول، رئيس "منبر التشاور"، ومسؤولين من الحركة الكاثوليكية من أجل هايتي جديدة، والسيد أوبير دو رونكاي، زعيم الحركة الوطنية لإنقاذ الأمة، والسيد رينو برناردان من حزب لوفري باريي، وممثلين عن حركة الوفاق الديمقراطي، والسيد ويلي لوبان، مدير مدرسة القضاء، والسيدة ليز بيير بيير، كبيرة القضاة في بورتوبرانس، والسيد جوزي بيير - لويس، مفوض حكومة بورتوبرانس ، والسيد إيفون نيبتون، رئيس مجلس الشيوخ، والسيد بيير دونيزي، المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، وأعضاء المجلس الانتخابي المؤقت والسلطات القضائية. ويود الخبير المستقل أن يعرب عن امتنانه لهذه الجهات لتعاونها البنَّاء.

٣- وتمكّن الخبير المستقل أيضا من إجراء محادثات مثمرة للغاية مع السيد ألفريدو لوبيس كابرال، ممثل الأمين العام، والسيد أوسكار فرناندز - ترانكو، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعده، والسيدة ديان كيتا، القائمة بالأعمال في سفارة فنزويلا، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسيد تشيكايا، ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والسيد برنار حجاج وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد رودني فيلبس، فضلاً عن السيدة غرايس داميدا والسيد جان - بول لوبيان، المسؤولين على

التوالي عن مشروعي "العدالة" و"السجون" التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقد الخبير المستقل جلسات عمل مع عدد من موظفي البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ومع ممثلي مختلف الرابطات في المجتمع المدني، وخاصة منبر المنظمات الهايتية للحقوق الإنسانية، والسيد بيير إسبيرانس، رئيس التحالف الوطني لحقوق الهايتيين، ونقابة المعلمين، والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، والمنظمات النسائية. واستمع أيضا إلى شهادات أدلى بها رجال ونساء من هايتي، ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية. وقدَّر الخبير على وجه الخصوص الاجتماع المثمر للغاية على جميع الأصعدة الذي عقده مع سفراء مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي (الأرجنتين، وشيلي، وفرنسا، وفنزويلا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية) التي وُسعت لتشمل إسبانيا والجمهورية الدومينيكية. ولا يفوته هنا أن يتقدم إليهم بخالص الشكر على اهتمامهم وتفهمهم.

٤- وبهذا التقرير، يستكمل الخبير المستقل التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/335)، ويعززه بتوصيات يقتضي تنفيذ بعضها تضافر جهود السلطات الهايتية والمجتمع الدولي.

٥- وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقديم هذا التقرير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كان تدهور المناخ السياسي ينذر بالأسوأ فيما يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان في هايتي. ويكفي الإشارة إلى القرار الذي اعتمدته مجموعة الوفاق الديمقراطي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن مواصلة مشروعها الرامي إلى إقامة حكومتها الخاصة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ لتحل محل السيد جان - بيرتران أريستيد الذي انتخب في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أعقاب انتخابات قاطعتها تجمعات المعارضة الرئيسية الخمس عشرة. وقام رئيس الوزراء، ردا على هذا القرار الذي اتخذته مجموعة الوفاق الديمقراطي، بتحذير المعارضة من القيام بأي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار البلد وأعلن عن استعداده لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة أي حركة اضطراب قد تحدث. وأعلن أنه يفهم تعبئة المنظمات الشعبية التي تسعى إلى إجهاض مناورات المعارضة. وكما يتضح من ذلك، لا يمكن للاستقطاب السياسي في هايتي إلا أن يثير قلق من يريدون فعلاً لهذا البلد أن يخرج أخيرا من حلقة العنف المأساوية والبؤس الذي يفوق الوصف. ورحب الخبير المستقل مع الاهتمام بالالتزام الذي تعهد به الرئيس المنتخب، جان - بيرتران أريستيد نتيجة محادثاته مع السيد أنثوني ليك، مبعوث الرئيس كلينتون؛ ويؤكد هذا الالتزام في الواقع على ما قاله السيد أريستيد إلى الخبير المستقل في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في منزله في تابار (ويرد في الفقرة ١٥ أدناه مقتطف من هذا الالتزام الوارد في رسالة موجهة إلى الرئيس كلينتون).وتجدر ملاحظة أن حالة التوتر السائدة في هايتي ترتبط أساساً بأسلوب معالجة مسألة الطعن في نزاهة انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، خاصة بطريقة حساب الأصوات لانتخاب مجلس الشيوخ.

٦- وكما سبق أن أكد الخبير المستقل في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة فإنه يكرر القول إن خلفية هذا الاستقطاب السياسي حافلة بأعمال العنف اليومي الذي يشمل أعمال الهجوم المسلح والاغتيال والضرب المفضي

إلى الموت والسرقة. ويضاف إلى هذه اللوحة القاتمة البؤس الذي يؤثر على الفئات الأكثر حرماناً، والتي عانت ولا تزال تعاني الكثير من الصعوبات في الحصول على الماء الصالح للشرب، والخدمات الصحية، والمسكن، والتعليم، وخاصة إمكانية اللجوء إلى العدالة، والقانون، وإلى الخدمات القانونية إجمالاً. وهناك حاجة ملحة إلى نزع فتيل التوتر وإيجاد حل يحترم سيادة القانون ويتمشى مع تطلعات سكان هايتي. فهؤلاء السكان هم الذين ينبغي أن يكونوا الشغل الشاغل لجميع العناصر الفاعلة، بما في ذلك المجتمع الدولي.

٧- وفي مواجهة المخاطر التي تهدد الأمة الهايتية، يوجه الخبير المستقل نداءً إلى جميع العناصر الفاعلة لكي تتفق على التفاهم بشأن الأمور الأساسية. والحق أن ما يجمعها أهم بكثير مما يفرقها. ولذلك، على كل طرف من الأطراف أن يقبل ببعض التنازلات من أجل السماح لهذا البلد، وهو الأفقر في نصف الكرة الأرضية الشمالي، بالعودة إلى العمل على القضاء على الآفات المتعددة التي يعاني منها والمتمثلة في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد والفساد والبؤس والفقر والتعصب والأمية والاتجار بالمخدرات والأوبئة وأنانية الأغنياء والنقص في الثقافة الديمقراطية ووفيات الرضع ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وما إلى ذلك.

٨- ويركز هذا التقرير، وما يصحبه من توصيات، على السياق السياسي والحريات العامة والظروف السائدة في السجون والشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي والتعاون الدولي. وهو يستكمل ويستحدث التقرير الذي قدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (A/55/335) والذي يتضمن، بالإضافة إلى المشاكل التي أثيرت في هذا التقرير، المسائل المتعلقة بتسييس الشرطة، والقصور في الثقافة الديمقراطية والإفلات من العقاب والإصلاح القضائي ومسألة سكان الريف والحق في التنمية والحق في التعليم وحالة المهاجرين الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية.

أولاً - السياق السياسي

٩- ازدادت حدة الأزمة الناجمة عن انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠ شهراً بعد شهر بسبب انعدام وجود توافق الآراء بشأن صيغة للخروج من الأزمة، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية تنفيذاً لقرار مجلسها الدائم المعتمد في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وبموجب هذا القرار، قررت منظمة الدول الأمريكية قبول دعوة حكومة هايتي وإيفاد بعثة يرأسها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وتضم ممثلين عن مجموعة أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة. وتمثلت ولاية هذه البعثة في العمل مع الحكومة والقطاعات الأخرى العاملة في المجتمع السياسي والمجتمع المدني على تحديد الخيارات وتقديم التوصيات من أجل إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للصعوبات القائمة، كتلك الناجمة عن مختلف التفسيرات للقانون الانتخابي، ومن أجل تعزيز الديمقراطية في هايتي.

١٠- وفي هذا السياق، زار السيد سيزار غافيريا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بورتوبرانس في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠، غير أن زيارته لم تكلل بالنجاح. وقامت بعثة أخرى بقيادة الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية السيد لويجي إينودي من أجل محاولة تيسير الحوار بين حركة فانمي لافالاس والمعارضة، نظراً إلى تعهد الرئيس بريفال بتنفيذ أي اتفاق ينتج عن الحوار، شريطة ألا ينتهك الدستور أو يؤخر تسليم السلطات إلى رئيس جديد في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١. ولم تحقق هذه البعثة نجاحاً أكبر مما حققته البعثة الأولى نظراً لانعدام الحوار المباشر بين الطرفين.

١١- وحرصاً من منظمة الدول الأمريكية على تعزيز الديمقراطية في هايتي، أرسلت إلى السيد إينودي مرة أخرى، الذي تمكن أخيراً من تنظيم محادثات مباشرة خلال الفترة من ١٣ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم من الأمل المعقود لم يحصل توافق الآراء نظراً إلى تعثر الحوار بشأن الخلاف على انتخابات ٢١ أيار/مايو. وطالبت أغلبية أحزاب المعارضة بإلغاء نتائج التصويت في ٢١ أيار/مايو وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد واستقالة الرئيس بريفال وإقامة حكومة مؤقتة؛ غير أن الحكومة وحركة فانمي لافالاس لم تقبلا بهذه الشروط. ومن ثم قررت هذه المعارضة المجتمعة في إطار مجموعة الوفاق الديمقراطي، مقاطعة الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. غير أن ذلك لم يمنع الحكومة من تنظيم انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ التي بلغ معدل المشاركة فيها وفقاً للمجلس الانتخابي المؤقت ٦٠ في المائة، ووفقاً للمراقبين الحاضرين ٣٠ في المائة، ووفقاً للصحفيين ١٠ في المائة، وأخيراً وفقاً لتجمعات المعارضة التي قاطعت عملية الاقتراع، ٢ في المائة. وبطبيعة الحال، لم يفاجأ أحد بفوز المرشح جان - بيتران أريستيد بالانتخابات الرئاسية، كما لم يكن مفاجأة رد فعل تجمعات المعارضة المجتمعة في إطار الوفاق الديمقراطي. وبذلك عادت إلى الساحة أشباح الدكتاتورية والانقلابات وغيرها من أشكال الحكم التي عانت منها فئات كثيرة من الهايتيين. ولذلك من الضرورة بمكان طرد الأرواح الشريرة، كما توحي مبادرة إدارة كلينتون بذلك قبل بضعة أسابيع من وصول إدارة بوش. أما الخبير المستقل فإنه يأمل في أن تكون رسالة الالتزام الذي تمكن السيد أنثوني ليك، المبعوث الخاص للرئيس كلينتون من انتزاعها من الرئيس المنتخب جان - بيتران أريستيد، بمثابة عربون إرادة حقيقية لتعبئة كافة الهايتيين من أجل العمل حقاً على إرساء الديمقراطية في كل المؤسسات، وذلك بعد تصحيح المخالفات العديدة والجسيمة التي إعتورت العملية الانتخابية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

١٢- وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة:

"إذا كانت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الكنائس، ونقابات العمال، والمثقفون) لم تؤيد دعوة المعارضة إلى إلغاء الانتخابات تماماً فقد حثت هذه المنظمات جميعها السلطات على تصحيح المخالفات

الجسيمة في العملية الانتخابية [في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠] من أجل تفادي تفاقم الأزمة السياسية وتعطيل وصول المساعدة الدولية التي يحتاج إليها البلد حاجة ماسة (A/55/618، الفقرة ٥).

وحري بأن تمنح هايتي فرصة للخروج من المأزق دون سفك الدماء والاضطرابات المزمنة، وهي الوسيلة المفضلة على ما يبدو لدى بعض الصقور في صفوف حركة فانمي لافالاس، بل ولدى بعض القطاعات التي تريد دوام الفوارق الصارخة، بالإضافة إلى تجار المخدرات الذين يستفيدون كثيراً من حالة الضعف المؤسسي من أجل مواصلة أنشطتهم الإجرامية بدون عقاب.

١٣- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ حاول محرر في صحيفة واشنطن بوست أن يجد مخرجاً فقال:

"لعل الكثيرين في واشنطن يشمئزون للفكرة - إذ يرون في السيد أريستيد غوغائياً يسعى حثيثاً لإقامة دولة يحكمها حزب واحد. غير أن السيد أريستيد، الذي هيمن على مسرح السياسة الهايتية وهو في الحكم وخارجه طوال عقد من الزمن، يظل الزعيم الوحيد في البلد الذي يتمتع بشعبية حقيقية، وقد يكون الوحيد، إذا قرر ذلك، الذي يستطيع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يحتاج إليها البلد حاجة ماسة. ومن الأرجح أن يسفر فشل حكومته عن موجة عارمة من اللاجئين باتجاه فلوريدا - مثل الموجة التي حملت إدارة كلينتون على التدخل في هايتي في المقام الأول. ولئن كان من غير المؤكد أن السيد أريستيد سيلتزم بالتعهدات التي قدمها إلى السيد كلينتون فإنه ينبغي لإدارة بوش أن تشجعه على القيام بذلك - وأن تكون على استعداد لدعمه في ذلك المسعى".

ويشاطر الخبير المستقل هذا الرأي ولا يدعو مجرد إدارة بوش وإنما جميع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى منح هايتي فرصة لوضع حد للاستقطاب السياسي الذي يشكل الآن أحد أخطر التهديدات أمام تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وكان الأمين العام للأمم المتحدة محقاً عندما أكد أنه "من العناصر المزعجة لهذا الاستقطاب هو ذلك التصور المنتشر على نطاق واسع فيما بين معارضي حزب 'فانمي لافالاس' والذي يشاطرهم فيه عدد كبير من المؤيدين السابقين بأن الحزب قد يقيم نظاماً ديكتاتورياً وقمعياً إذا ما تقلد السيد أريستيد الرئاسة مرة أخرى وهو ما يتوقعه الكثيرون. ومن جهة أخرى من الواضح جداً أن السيد أريستيد يحظى بولاء قطاعات واسعة من فقراء المدن والأرياف. وعزوف الأحزاب عن العمل في اتجاه التراضي يشكل السبب الرئيسي لهذا الاستقطاب" (A/55/618، الفقرة ٣٥).

١٤- ويبقي الخبير المستقل على موقفه في أن المجلس الانتخابي المؤقت لم يطبق بحذافيره قانون الانتخابات الصادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، بمادتيه ٥٣ و٦٤. فإن "الحكم" الذي أصدره المجلس الانتخابي المؤقت يتعلق بالإنصاف أكثر مما يتعلق بالقانون. ومن جهة أخرى، يتبين من التوضيح الذي قدمه المجلس الانتخابي المؤقت في ٣٠

حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن "المجلس الانتخابي المؤقت، وهو الهيئة الوحيدة التي لها سلطة تطبيق قانون الانتخابات، قد سعى بحسن نية إلى إيجاد طريقة أقرب ما تكون إلى روح القانون". ولو كانت هناك هيئة للطعن، لربما ألغت "حكم" المجلس الانتخابي المؤقت لأنه يخالف القانون. وقام الرئيس المنتخب جان - بيرتران أرستيد، في اليوم التالي لانتخابه، بتكليف فريق من ثلاثة حقوقيين لإيجاد حل منصف لاحتواء الاحتجاجات على انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وردا على ملاحظة أبداها الخبير المستقل، أعلن الرئيس المنتخب عن استعداده للنظر في أي اقتراح تقدمه المعارضة بشأن تعيين ثلاثة حقوقيين آخرين ينضمون إلى الحقوقيين الثلاثة الذين استجابوا للنداء الذي وجهه من أجل "خدمة بلدنا في هذه الظروف الاستثنائية". وأعلن هؤلاء الحقوقيون من جهة أخرى "إننا نشعر بالتشجيع بفضل الالتزام المدني من جانب عدد من الشخصيات التي قابلناها، وقد توصلنا إلى اقتناع بأن الرغبة الجماعية هي التوصل إلى حل دائم ينتج عن حوار صادق يحترم الدستور وقوانين الجمهورية". وكان جان - بيرتان أرستيد قد التزم أمام السفير إينودي بما يلي: (أ) احترام رغبة الناخبين عن طريق العمل مع المعارضة على إيجاد حل سياسي وقانوني للاحتجاجات على انتخابات ٢١ أيار/مايو، خاصة المناصب المتنازع عليها في مجلس الشيوخ؛ و(ب) تشجيع السلطات على إنشاء لجنة تقييم تكون مسؤولة عن النظر في المناصب المتنازع عليها في مجلس الشيوخ. وتقوم هذه اللجنة بدراسة طريقة حساب الأصوات التي استخدمت في انتخابات مجلس الشيوخ في ٢١ أيار/مايو.

١٥- وهل يعني ذلك أن الرئيس المنتخب مستعد لإعادة النظر في المقاعد المتنازع عليها؟ يبدو أن هذا هو ما يعتقده العديد من المراقبين، حتى أنهم يشيرون إلى أن عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ "سيتنازلون" عن مقاعدهم. وجدير بالذكر أن تقرير بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية يشكك رسميا في ١٠ مقاعد في مجلس الشيوخ من أصل ١٩ مقعداً خضعت للانتخابات التشريعية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠. ولكن لا بد، في المقام الأول، ضمان أن جميع الأطراف ذات الشأن ستأخذ في الحسبان المعادلة الجديدة الناجمة عن التزام الرئيس المنتخب من أجل إنقاذ ما هو جدير بالانقاذ. ويمكن إيجاز هذا الالتزام بالنقاط التالية:

"- تنظيم اقتراع جديد أو اتخاذ أي "تدابير أخرى جديرة بالثقة" لحل مشكلة انتخابات مجلس الشيوخ المتنازع عليها؛

- وإنشاء مجلس انتخابي جديد تشترك فيه شخصيات من المعارضة من أجل مكافحة التلاعب في الانتخابات؛

- وتعيين "تكنوقراطيين" وأفراد من المعارضة في مناصب حكومية جديدة؛

- والتفاوض بشأن عودة المهاجرين الهايتيين غير الشرعيين في الولايات المتحدة إلى الوطن؛

- والسماح لقوات مكافحة المخدرات التابعة لخفر السواحل في الولايات المتحدة بممارسة نشاطها في المياه الهايتية؛

- وإقامة بعثة شبه دائمة تمكن منظمة الدول الأمريكية من رصد احترام حقوق الإنسان".

وعلى حد قول أحد كبار موظفي إدارة الولايات المتحدة، الذي شارك بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى التنازلات التي قدمها الرئيس المنتخب، "هناك الآن فرصة حقيقية لكي تشارك المعارضة في تسوية المشاكل السياسية الهايتية".

ثانيا- الحريات العامة في خطر

١٦- إن ما يسمى بقضية بليشي، نسبة لاسم موقع في الجنوب، تبلغ من الخطورة ما حث الخبير المستقل على الإصرار لدى الرئيس المنتخب ورئيس مجلس الشيوخ على تسليط الضوء على كافة الوقائع، وعلى إعلان نتائج اللجنة التابعة لمجلس النواب والمكلفة بالتحقيق في القضية، وعلى اتخاذ ما يلزم من تدابير للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل، إذا ما أثبتت صحة الوقائع. وقام الخبير المستقل، دونما أي استباق للنتائج، بجمع معلومات وجد أنها توافق وتؤكد نتائج عملية تحقيق مستقلة قام بها منتدى المنظمات الهايتية لحقوق الإنسان والتحالف الوطني لحقوق الهايتيين، بشأن الحوادث التي بلّغ عنها كاهن كنيسة بليشي، الأب إيف إدموند. فما الذي حدث في بليشي؟ لعله من الأيسر سرد الأحداث التي أفادت بها الأطراف المتنازعة كما جاء في تقرير منتدى المنظمات الهايتية لحقوق الإنسان والتحالف الوطني لحقوق الهايتيين.

١٧- وهناك أولا السرد الذي أفاد به شاهدان جرت مقابلتهما في بليشي، وهما مدير الأبرشية السيد فوستان أوليفييه، والآنسة باسكال بيير، من أعضاء رابطة الجنوب للسياحة البديلة، وكانا من ضحايا الغارة التي نظمها بعض المنتخبين من المنطقة. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حوالي الساعة ١٥/١٦، داهمت فرقة من المدنيين المدججين بالسلاح باحة كنيسة بليشي. وكان من بينهم: جان كاندیو، نائب سانت لويس دو سود/كافايون؛ ومارتل رينيه، العمدة الرئيسي لكافايون؛ وبايي فانسان، العضو الثاني؛ ورينولد كاندیو، الموظف في شركة تيليكو في بون - فين، وسانون توسان، مندوب المكتب الانتخابي المحلي لكافايون. وكان هناك أيضا ثمانية أشخاص آخرين مسلحين بمسدسات رشاشة من طراز أوزي، وبندقية من عيار ١٢، ومسدس من عيار ٣٨. ويطلق عليهم في المنطقة اسم "أشباح لافالاس". وفي باحة الكنيسة أمر أحدهم، وهو يحمل رشاش أوزي، بإغلاق الكنيسة ووجه سلاحه نحو مجموعة من الأفراد كانوا يحضرون اجتماعا في الكنيسة بشأن السياحة. ثم أمرهم بالوقوف وبوضع أياديهم فوق رؤوسهم، ودفعهم بسلاحه، وركلهم برجله، وقلب المقاعد والحقائب وأشياء أخرى بانفعال شديد؛ وبعد ذلك أمرهم بالخروج من الكنيسة. ورد الكاهن قائلا إنه لن يخرج؛ فدفعه حامل

الرشاش وأخرجه قسراً. وفي الساحة، طلب من الجميع الاستلقاء على الأرض. ومرة أخرى، رفض الكاهن قائلا إنه راعي الأبرشية ومسؤول عن الطائفة وأن أحدا لن يجبره على الاستلقاء أرضا. وعندئذ، وجه الآخر سلاحه نحو الكاهن، غير أن القاضي بايي فانسان تدخل وقال له أن يترك الكاهن واقفا. ثم أمر بتفتيش الجميع. وبعد عملية التفتيش أعلن القاضي (العضو الأول) مارتل رينيه أنه يحظر على الطائفة الاحتفال بالعيد حتى نهاية الانتخابات، وأنه يجب أن تظل الكنيسة مغلقة، وأن كنيسة كافايون أيضاً أغلقت أبوابها منذ ظهر يوم السبت. وأضاف أنه إذا سولت للكاهن نفسه أن يتجاهل الأمر، ستعود الفرقة ولكن بعدد أكبر بكثير من الأفراد لأغراض القتل والحرق، وإبادة البلدة عن بكرة أبيها، ومحو بليشي من الوجود. ثم غادروا المكان وهم يوجهون تهديدات مثل: "هذا مجرد انذار، الويل لكم في المرة المقبلة". وتجدر الإشارة إلى أن عيد شفيعة بليشي، القديسة سيسيل، يصادف دائما عيد المسيح الملك الذي يحتفل به في آخر يوم أحد من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعضاء رابطة الجنوب للسياحة البديلة انتهزوا هذا الحدث من أجل عقد اجتماع المنظمة في بليشي هذه المرة بدلاً من كاي.

١٨- أما رواية الطرف الآخر، على لسان القاضي بايي فانسان الذي كان موجوداً في مكان الحادث، فهي على النحو التالي: "نحن، أي القاضي مارتل رينيه، والنائب جان كانديو وبعض الرجال المكلفين بسلامته، وأنا، ذهبنا إلى بليشي لنطلب خدمة من الكاهن، ألا وهي عدم الاحتفال بعيد الشفيعة يوم الأحد الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ. ولم يرغب الكاهن في الامتثال لذلك، على الرغم من وجود قرار صادر عن البلدية يحظر الاحتفال بأي من هذه الأعياد في الأبرشية المسؤول عنها. والغرض من جميع هذه الإجراءات هو منع حدوث أية مواجهات نظرا إلى أن النائب علم بأن بعض الأفراد كانوا سيثيرون القلاقل خلال عيد شفيعة بليشي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإذاعة المحلية التي يديرها، "صوت الفلاحين من الجنوب" تقول إننا لا نستحق مراكز قضاة ونواب وأعضاء مجلس شيوخ، وعادة ما يقوم بتوزيع منشورات في المنطقة ضد لافنمي لافالاس. إن ذلك الكاهن كذاب منافق".

١٩- ومن الواضح أنه لا يوجد اعتراض على الوقائع. فقد تواجد بالفعل رجال مسلحون ولوحظ في مكان الحادث وجود أواني زهور ومقاعد مقلوبة ومحطمة. وأثار محققو المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان أسئلة في محلها: هل يمكن الحديث عن "طلب خدمة" عندما يوجد قرار صادر عن المقاطعة يحظر أي نشاط قد يخل بحسن سير انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؟ وهل على القاضي أو النائب أن يضطلع بدور الاهتمام بسير الانتخابات؟ ألا يقع هذا الدور على عاتق المكتب الانتخابي المحلي؟ وألا يحق للكاهن أن يكون له رأيه بشأن الأمور السياسية في بلده وفقا للمادتين ٢٨ و٣١ من دستور عام ١٩٨٧؟ وفي بداية الأمر، كان الحديث عن اجتماع لإرهابيين؛ ومرة أخرى هل هو دور المنتخَبين في ٢١ أيار/مايو و٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ أن يتدخلوا بشأن هذا الموضوع؟ وهل يحلون محل الشرطة والعدالة؟ أليس ذلك انتهاكا لدستور عام ١٩٨٧ الذي يضمن في مادته ٣١ حرية التجمع؟

٢٠- وسيتابع الخبير المستقل تطور هذه القضية عن كثب، وهي قضية تثير القلق خاصة وأنها تمس حريات أساسية كحرية التجمع وحرية الرأي والتعبير. وفيما يتعلق بحرية التعبير، يقال إن بعض الصحفيين يخافون من التعبير عن رأيهم بحرية بسبب تهديدات صادرة عن مجهولين. وتزايد خوف الصحفيين بعد اغتيال الصحفي الشهير جان - دومينيك، على الرغم من قربه من الرئيس بريفال، ولا يزال مرتكبو الجريمة أحراراً. ومن المشجع إلى حد ما أن شرطيا اعتقل في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق باغتيال جان - دومينيك. ويدعو الخبير السلطات مرة أخرى وبشدة إلى ضمان أن لا تظل الجريمة المرتكبة ضد جان - دومينيك، وهي جريمة ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون عقاب. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، اضطرت إذاعة إلى وقف برامجها لعدة أسابيع بسبب تهديدات من جهات مجهولة. فقد آن الأوان لكي تتخذ الحكومة تدابير قوية جداً لردع أعداء حرية الصحافة.

ثالثا - الظروف السائدة في السجون

٢١- في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد المعتقلين في سجون هايتي ٣٧٣ ٤ معتقلا، صدرت أحكام ضد ٢٠,١٤ في المائة منهم، وما زالت نسبة ٧٩,٨٦ في المائة منهم من المتهمين. وتقسم هذه الفئة على النحو التالي: المتهمون (٢٥٢ ٣ رجلا، و١٨٧ امرأة، و٧٢ قاصراً)؛ والمدانون (٨١٩ رجلا، و٢٦ امرأة، و٥ قُصَّر). ويأوي السجن الوطني في بورتوبرانس أكثر من نصف السجناء، بنسبة ٥٢,٠٩ في المائة. ويستمر تدهور الأوضاع في السجون الهايتية، وذلك لعدة أسباب منها ضعف الأجهزة القضائية والنقص في عدد موظفي السجون، فضلا عن غياب الوسائل اللوجستية والهياكل الأساسية. ويضاف إلى هذه العناصر ما يسمى بملف "المرحلين" الذين يبلغ عددهم حاليا ٣٠٠، منهم ٣ نساء. وجميع هؤلاء "المرحّلين" تقريبا من المجرمين أصحاب السوابق الذين سجنوا في سجون أمريكية لسنوات طويلة. وقد حوكموا وأدينوا وفقا للقوانين الأمريكية، وأمضوا بالتالي عقوبتهم في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من مختلف المقابلات التي أجراها الخبير المستقل مع مسؤولين في نظام العدالة وفي التحالف الوطني لحقوق الهايتيين، أن أصحاب السوابق هؤلاء، هم من المجرمين الخطرين في نظر الحكومة الأمريكية وقد وصلوا إلى هايتي، طوعاً أو قسراً، ابتداء من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكانوا قد أدينوا، في معظم الحالات، لارتكاب جرائم جسيمة مثل الاتجار بالمخدرات، والسرقة المسلحة، والاعتداء، وما إلى ذلك. ونظراً لحالتهم هذه، طلب الخبير المستقل وضع حد لاحتجازهم غير القانوني والتعسفي. ويشير تقرير التحالف الوطني لحقوق الهايتيين عن الحالة العامة في السجون في هايتي، إلى حادث وقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في السجن الوطني، كانت حصيلته إصابة اثنين من المرحّلين بجروح خطيرة، وإصابة أحد أفراد الإدارة الوطنية للسجون بجراح، وكسر بعض الأقفال، وتحطيم عدد من البوابات المعدنية. فهل كانت حركة تمرد للمرحّلين من أجل الفرار كما يؤكد مدير السجن الوطني؟ أم كان الأمر مجرد مبادرة سلمية من جانب المرحّلين للإعراب عن رغبتهم في مقابلة المسؤولين عن السجن؟ من المؤكد أن الأمر تطلب اللجوء إلى فرقة التدخل والمحافظة على النظام

من أجل استعادة الهدوء، ولم يتم ذلك بدون أضرار. وفي جميع الأحوال، يبدو أن مصير المرحّلين يشغل بال السلطات الهايتية كما يشهد بذلك القرار المتخذ بشأن إنشاء لجنة لمتابعة ملف المرحّلين. ومن المقرر أن تتألف هذه اللجنة من: (أ) عضو من نيابة المحكمة المدنية في بورتوبرانس، (ب) وعضو من وزارة الداخلية والدفاع الوطني، (ج) وعضو من وزارة العدل، (د) ومسؤول من مكتب البحوث القضائية.

٢٢ - وفي انتظار ذلك، يقوم مكتب البحوث القضائية بإدارة الملف، وقد عمل على الإفراج عن حوالي ٣٠ من المرحّلين الذين أدينوا لارتكاب جرائم صغيرة. وكما أشار الخبير أمام الجمعية العامة، تمثل هذه الحالة انتهاكا للمادة ١٤-٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على ما يلي:

"لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برِّئ منها بحكم نهائي وفقا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد".

٢٣ - ويظهر أيضا من المحادثات التي أجراها الخبير المستقل مع المسؤولين من هيئة تقديم المساعدة لإصلاح السجون، أن معظم المرحّلين يدّعون أنهم غير قادرين على شرب مياه السجن لأنها تسبب إسهالاً؛ ويؤكد بعضهم أنهم وصلوا وبحوزتهم أدوية لعلاج العدوانية، ومرض السكري، والقلق، غير أن هذه الأدوية سحبت من ممتلكاتهم الشخصية في مراكز الشرطة ولم تعد إليهم.

٢٤ - ويوصي الخبير المستقل بشدة بضمان خضوع المرحّلين، فور وصولهم، إلى فحص طبي كامل يجريه طبيب من أجل مواصلة تناول الأدوية الضرورية والكشف عن حالات الاضطراب النفسي.

٢٥ - وعلى الصعيد الصحي، فإن الظروف السائدة في السجن الوطني بعيدة كل البعد عن المعايير الدنيا. وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، سجَّل قسم الخدمات الصحية التابع لمديرية إدارة السجون ١٤ حالة وفاة في السجن الوطني. وعدَّد ٩ أسباب رئيسية للوفاة: متلازمة فقر الدم الناجمة عن سوء التغذية والتي تظهر كسبب في ٦ حالات، ثم السل والزحَّار (٤ حالات)، في حين نجمت ٣ حالات وفاة عن الإيدز. وعلى الرغم من اعتراف قسم الخدمات الطبية بإمكانية تداخل الأسباب، يُقر بأن سوء التغذية منتشر بصورة مزمنة في أغلبية مراكز الاحتجاز. وكانت الحالة ستصل إلى درجة مأساوية أخطر لولا المساعدة الغذائية المقدمة من لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى السجون الهايتية. وتقدم هذه المساعدة التي أنقذت حياة عدد من المحتجزين، بأربعة أشكال: تسليم أموال إلى مدير هيئة السجن لشراء أغذية طازجة بغية توفير وجبات طعام متوازنة، تحتوي على حوالي ٣٠٠ ٢ كيلو كالوري و٤٥-٥٠ غراما من البروتين يومياً لكل محتجز؛ وحساء مكثَّف يحتوي على ٥٠٠ ١ كيلو كالوري يومياً للمحتجزين الذين يعانون من سوء تغذية حاد، وسوء تغذية متقدم، وسوء تغذية بسيط؛ ودورة تجديد معلومات للطباخين يقدمها أساتذة في مدرسة لفن الطهو في

بورتوبرانس؛ ومساعدة مباشرة تتمثل في تقديم مواد غذائية جافة (أرز وبقول وزيت وذرة ورنكة مدخنة وتوابل، إلخ) عندما تكون مستودعات السجون التي تتم زيارتها خالية.

٢٦ - وينتهز الخبير المستقل هذه الفرصة لتهنئة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تستحق دعم المانحين لكي تواصل بفاعلية العمل الإنساني الواجب الذي تضطلع به في هايتي.

رابعاً - الشرطة الوطنية في هايتي

٢٧- أثار الخبير المستقل في تقريره إلى الجمعية العامة (A/55/618) مسألة النزعة على تسييس الشرطة، ومن بين الأمثلة التي توضح ذلك أحداث ميساد المرتبطة بانتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد ندد التحالف الوطني لحقوق الهايتيين من جهته بالارتفاع الهائل في أعمال العنف وانعدام الأمن اللذين يحدثان شعوراً بالخوف وبالقلق. ويتساءل الجميع عن كفاءة مؤسسة الشرطة هذه التي غالباً ما تتفرج - كباقي المواطنين - على عبث قطاع الطرق والتهديدات والترهيب والأضرار بالممتلكات وزرع المتفجرات وإطلاقها، الخ. وندد التحالف الوطني أيضاً بتساهل الشرطة الوطنية ووقوفها مكتوفة الأيدي أمام بعض التصرفات التي تستدعي العقاب والطابع التعسفي والمنحاز لتدخلاتها. لذلك، يؤكد الخبير المستقل بوضوح أن جانب الحقيقة الذي يتعين تقييمه هو غياب رد فعل صارم وحاسم وفوري من جانب قوى الشرطة عند مواجهتها لحالة بالغة التعقيد.

٢٨- السؤالان اللذان يطرحان هما: ما هي الأسباب؟ وكيف يمكن معالجة ذلك؟ أشار الخبير المستقل في تقريره إلى الجمعية العامة إلى ما يعتبره جنوحاً إلى تسييس الشرطة. وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى الإفراط في تسييس عمل الشرطة. إذ لا يتردد منتخبون جدد ممن يريدون تحقيق نفوذ في منطقتهم في تسييس تصلب قوات الأمن عندما يصطدمون بعنصر من عناصر القيادة في المستوى المتوسط، ولذا من المهم أن تعمد السلطات إلى صياغة مشروع والتحدث بوضوح عن هدف قابل للتحقيق، مثل هدف المحافظة على السلامة الصحية الذي يحمل في طياته الهدف الأمني. وتوجد أيضاً الحاجة المطلقة إلى بديل بالنسبة لسكان يعيشون في حالة فقر، بل في حالة فقر مدقع. وينحصر الخيار البديل المتاح أمامهم لمواجهة العوز إما في اللجوء إلى الدين أو التردي في عالم الإجرام.

٢٩- ومن الناحية المؤسسية، لا يجب الاستهانة بالمشكل الحاد جداً المتعلق بالموارد البشرية في هايتي، وخصوصاً في صفوف الشرطة الوطنية. فدولة هايتي ليست قادرة على جذب المؤهلين الذين يطالبون بأجور وبظروف عمل مناسبة. ورغم مواطن قصور الشرطة الوطنية، يجب الاعتراف بأن وجود ٨٠٠ ٥ شرطي لما يقارب ٨ ملايين نسمة يساهم في الحفاظ على النظام واحترام القانون. ويمكن تقييم أداء الشرطة الوطنية من عدة زوايا. فإذا نظرنا إلى عملها عند وقوع الكوارث الطبيعية والكرنفالات الخ، فما من شك في أن التقييم سيكون إيجابياً إجمالاً. ولكن

عندما يكتشف الشعب الهايتي لدى هذه الشرطة ميولاً سلبية على غرار ما كان عليه الجيش الهايتي السابق فإنه سيتخلص منها بشكل أو بآخر.

٣٠- ولكن صميم المشكل هو انعدام الأمن، وهو كذلك ظاهرة مسيّسة إلى حد الإفراط. فخلال الأسبوع الذي أمضاه الخبير المستقل في هايتي حدثت عشرة اغتيالات، وخلال الأسبوع الذي سبقه ستة اغتيالات. وهذه المعطيات مقلقة حقاً، لكن المسألة تصبح نسبية عندما نكتشف أن من بين الضحايا الست، اثنان ينتميان إلى عصابات من قطاع الطرق قتلهما السكان، وثلاثة قتلوا على يد السكان في كاي لممارستهم أعمال شعوذة، وفتاة قطع رأسها أخوها المعتوه عقلياً. والظاهرة الأخرى المقلقة هي مشكلة التسلح الذي لا يخضع للمراقبة، والذي يسهله الحظر المفروض بحكم الواقع على الأسلحة القادمة من الولايات المتحدة إلى هايتي. والنتيجة هي أنه حتى لو أراد مواطن شريف شراء سلاح ما عليه شراءه من السوق السوداء. وإلى يومنا هذا لا تخضع مصادر الأسلحة لأي تنظيم قانوني. ومن نتائج هذا الوضع ما ينعكس على الجمهورية الدومينيكية نتيجة تنامي التجارة في المخدرات وتهريب الأسلحة الذي يسهله إلى حد كبير غياب المراقبة في العديد من الموانئ الهايتية. ونظراً للمدى الذي وصلت إليه ظاهرة تهريب السلاح، يوصي الخبير المستقل بضرورة إنشاء كيان شبه حكومي أو شبه خاص يعهد إليه ببيع السلاح مما يسمح بإدخال نظام للمراقبة. والحديث عن اختبار سلاح ما لمعرفة هوية صاحبه أمر يثير الضحك ما دامت الأغلبية الساحقة من الأسلحة المتداولة غير مسجلة وينطبق الشيء ذاته على سجلات الهوية القضائية التي لا وجود لها الأمر الذي يتعذر معه إجراء التحقيقات الجنائية. طبعاً هنالك من يقول إن القبض على المجرمين كان أسهل في عهد دوفالية. وهم محقون لأن خلال تلك الفترة وبمجرد ارتكاب جريمة في حي من الأحياء كان يغلق فوراً وتبدأ عمليات الاستنطاق والتعذيب والمعاملة المهينة. ولحسن الحظ اختفت هذه الممارسات وأصبحت جزءاً من الماضي، وإن كان بعض أفراد الشرطة يلجأون في بعض الأحيان إلى أساليب العنف لدى إجراء التحقيقات.

٣١- وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بفضل العمل الرائع الذي أنجزه المفتش العام السابق للشرطة الوطنية، السيد أوشير لوك جوزيف وفريقه، أقيل ما مجموعه ٦٣٥ شرطياً نهاية عام ١٩٩٩. وكانت ٤٠٧ إقالات عقب إجراء تحقيقات من قبل المفتشية العامة، وكانت البقية بقرار من الإدارة العامة للشرطة. غير أن حملة تطهير الشرطة الوطنية من الفساد هاته قد تضررت من ذهاب المفتش العام الذي استقال من مهامه في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ويعمل في الوقت الحاضر في البعثة الدائمة لهايتي لدى الأمم المتحدة في جنيف. وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ لم يعين خليفة له بعد. وعيّن مكانه مفتش عام مؤقت، ولكن من الواضح أن سلطته لا تقارن بسلطة شاغل رسمي لهذا المنصب. ورغم ذلك، فتحت المفتشية العامة، في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ٣٧٣ ملفاً من بينها ٧٦ ملفاً تتعلق بحالات انتهاك لحقوق الإنسان. وبالمقارنة باحصائيات السنوات الماضية يبدو هذا الرقم غير ذي بال، لكن يجب الإشارة إلى أن المفتشية العامة كادت تكون متوقفة عن العمل ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولم تستأنف المفتشية العامة نشاطاتها جدياً إلا ابتداءً من شهر

تموز/يوليه فقط. ومن المؤسف أن المفتشية العامة ليست محطّ الأضواء ولا تعلن للجمهور عن حالات أفراد الشرطة الفاسدين الذين خضعوا لعقوبات تأديبية. والمؤسف كل الأسف هو عدم إجراء ملاحقات قضائية ضد أولئك الذين اقترفوا انتهاكات لحقوق الإنسان. ويبدو أن المفتشية العامة مترددة في نشر هذه الاحصاءات نظراً إلى أن صورة الشرطة تشوهت بما فيه الكفاية، ورغبة في الحفاظ على معنويات هذه القوة. ولم يتمكن الخبير المستقل من الحصول على الإحصاءات المتعلقة بالاقالات التي وقعت خلال عام ٢٠٠٠. لكن أكثر ما يثير القلق هو غياب الملاحقات القضائية، أما المحاكمة المتعلقة بأحداث حي كارفور فوي في ١٩٩٩ فكانت الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

٣٢- ورغم مواطن ضعف الشرطة تحققت بعض النتائج وإن كانت متواضعة بالنظر إلى ظروف انعدام الأمن، خصوصاً في بورتوبرانس. وفي بورتوبرانس، وفي الأسبوع الوحيد الذي أمضاه الخبير المستقل أحاط علماً بوقوع عدة اغتيالات وإصابات وجروح وسطو وغيرها من أشكال الاعتداء على الأشخاص والممتلكات. وتؤكد هذا الحال حصيلة نشاطات الشرطة الوطنية لسنة ٢٠٠٠ التي عرضها الناطق الرسمي باسم الشرطة الوطنية جون دادي سيمون في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وحسب السيد سيمون تناولت الشرطة خلال عام ٢٠٠٠ مسألة ٥٦٠ ٦ قضية في مقابل ٦٧٧ ٧ قضية السنة الماضية، وكان ٣٧ شرطياً ضحايا اغتيال ومحاولات اغتيال، بينما سجلت ٦٢ حالة في السنة المنصرمة. وسجلت في خانة الاغتيالات والقتل ومحاولة القتل ٣٤٠ حالة خلال العام ٢٠٠٠. وهذا الرقم في انخفاض مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت خلالها ٥٣٦ حالة. وطبقاً لأرقام أخرى قدمها الناطق الرسمي باسم الشرطة سجل حدوث ٧٤٩ ١ حالة اعتداء هذه السنة في مقابل ٧٠٦ ١ السنة الماضية. والتحقيق جار في ٧٣ قضية مخدرات هذه السنة مقابل ١٢١ حالة في السنة الماضية. وسجلت ١٤٦ سرقة سيارات مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت فيها ١٤٩ حالة سرقة.

٣٣- وفككت الشرطة ٢٢٦ شبكة عصابات إجرامية مقابل ٢٣٧ في السنة الماضية، وقامت في ٦٢ حالة بمصادرة أسلحة مقابل ١٥٣ حالة في السنة الماضية. وسجلت ٧٧ حالة اقتصاص جماهيري من المجرمين، خلال هذه السنة، مقابل ٥٢ حالة في سنة ١٩٩٩. وخلال سنة ٢٠٠٠، سجّلت ٣٣٧ حالة اكتشاف جثث. وهذا الرقم في ارتفاع مقارنة بعدد الحالات التي سجّلت في السنة الماضية وهو ٣٠٢ حالة. وسجلت ٣١ حالة اختفاء لأشخاص، مقابل ٧٣ السنة الماضية. وأشار السيد سيمون أخيراً إلى أن قضايا المخدرات وحالات القتل والاغتيالات والاعتداءات قد عرفت انخفاضاً نسبياً هذه السنة مقارنة بسنة ١٩٩٩. وعند تحليل أسباب انعدام الأمن يبدو أنها، وإن كانت متعددة، فهي ترتبط في المقام الأول بضعف أجهزة القضاء الجنائي. لذلك يوصي الخبير المستقل باتخاذ إجراء واسع النطاق فيما يتعلق بالتدريب وبتدعيم أجهزة القضاء الجنائي، باعتباره عنصراً أساسياً في حل معضلة انعدام الأمن. واليوم لا يجد الشرطي حافزاً لإلقاء القبض على مجرمين يطلق سراحهم فوراً قضاة مرتشون. ويندد القاضي بعمليات إلقاء قبض غير قانونية يقوم بها أفراد شرطة يمارسون الابتزاز. ويمتنع مسؤول في السجن عن

إخلاء سبيل متهم لديه أمر قضائي بأن يطلق سراحه. وهذا يعني أن لا أحد مخطئ، حيث يحمّل كل عنصر في أجهزة القضاء الجنائي الخطأ على الآخرين.

خامساً - المؤسسة القضائية

٣٤- أشاد الخبير المستقل في التقرير الذي قدمه على الجمعية العامة (A/55/618) بمجهودات وزير العدل الذي كان انتهى لتوه من صياغة عدد من مشاريع القوانين. وقد رحب خصوصاً بقرار الوزير تنظيم استشارة مع أصحاب الشأن في المجتمع المدني وبالطبع مع ممثلي السلك القضائي. وقد أمكن تنفيذ هذا القرار بمساعدة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وتجسد في إقامة ندوتين أو مؤتمرين بخصوص إصلاح القضاء (الفقرة ١٩). وسمحت الاجتماعات الأولى التي شارك فيها الخبير المستقل من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بمناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالنظام الأساسي للمعهد القضائي والنظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء والنظام الأساسي للقضاء، وذلك بروح منفتحة وناقدة وبناءة. وإلى جانب مشاريع النصوص القانونية هذه، التي تمهد لقضاء مستقل، دقق المشاركون وأدخلوا تحسينات على نصين آخرين متعلقين بمراقبة وعقاب الاتجار غير المشروع في المخدرات، وتبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات، وجرائم خطيرة أخرى.

٣٥- وبخصوص هذين النصين، رحّب الخبير المستقل على وجه الخصوص بالمساهمة الإيجابية البارزة لخبيرين، دعتهما أيضاً البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وهما يعملان في فيينا في مركز الوقاية من الجرائم الدولية. وقد تمكن من إقناع السلطات بالاستعانة بهذين الخبيرين، أثناء نظر البرلمان في هذين النصين، لتقديم ما يلزم من إيضاح. وبدا من المناقشات التي أجراها مع هذين الخبيرين أنه في الإمكان تنظيم دورة لقاض أو عدة قضاة هايتيين قصد إطلاعهم على أساليب التحقيق الخاصة بهذا النوع من الجرائم. ولما كان النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب شغله الشاغل حتى ذلك الحين فقد كان الخبير المستقل مسروراً لأنه تمكن من تقديم الدعم لحكومة هايتي خلال تلك الاجتماعات الأولى.

٣٦- وجرت الاجتماعات الثانية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وأثيرت خلالها مسائل هامة مثل الفلسفة الجنائية وإصلاح القوانين الجنائية والنفاذ إلى العدالة. وقدم الخبير المستقل توصية صريحة وملحة بخصوص إصلاح قانون العقوبات وقانون التحقيق الجنائي وذلك في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وبالفعل، وكما ذكّر بذلك السيد لويس نكوبيي دوميني، وهو مستشار لدى البعثة الدولية المدنية للدعم في هايتي، بمناسبة الاجتماعات الثانية:

"رغم موجات المقاومة للتغيير التي شهدت عليها الانقلابات المتعاقبة، فإن التوجه نحو إرساء دعائم دولة القانون ما زال قائماً، لكن الرغبة التي يبديها الحكام لسلوك هذا السبيل تصطدم بالعديد من المآخذ التي تشكو منها المؤسسات، والتي مصدرها طبيعة الأنظمة السابقة نفسها. وفيما يخص المؤسسة

القضائية فقد أصبحت "أداة في يد الجهاز العقابي للدولة". فقد اعتبر النظام القضائي، خصوصاً الجنائي، أداة في خدمة السلطة التنفيذية، والحال كذلك لأن القيم التي حماها المشرع في الماضي ليست بالضرورة نفس القيم التي تؤمن بها غالبية الشعب. وبالغت الدولة الامتيازية في حماية قيم أقلية - وهي الملاّك - ولم تأخذ بعين الاعتبار مشاغل أو بالأحرى الأحوال المعيشية لأغلبية الشعب. وقد نشأت القطيعة منذ البداية. حيث فرضت الدولة المستعمرة قانونها، أي قيمها، دون الالتفات لما هو موجود. ومنذ الحصول على الاستقلال ولفترة طويلة استغلت الدولة الهايتية هذا الوضع. ومن أولويات السياسة الجنائية الجديدة هو التوفيق بين هذين النظامين القانونيين. إذ يتعلق الأمر في الواقع بمصالحة "جمهورية بورتو برانس" مع "باقي البلاد". وأخيراً فإن اختيار الحكام الهايتيين الانضمام إلى الصكوك الإقليمية والدولية الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان تعكس رغبتهم في تبني القيم التي تنص عليها هذه الصكوك. وتضع هذه الصكوك والاجتهادات القضائية الناتجة عن تطبيقها بعض المبادئ التي لا بد وأن تؤثر على تعريف السياسة الجنائية لدى الدول الأطراف. وهكذا فإن الحق في إنزال العقوبة، وهو حق ملكي تقليدياً ومقتصر على الدولة، بات ينحسر أمام قانون حقوق الإنسان. وأصبح يتعين على الدولة العصرية، أكثر من أي وقت مضى، تسويغ مصلحتها العليا ومراعاة القيم التي أشير إليها آنفاً عند صياغة سياستها الجنائية. وهذه القيم لا تتناقض مع المشروع السياسي للحكام الرامي إلى إقامة دولة قانون حقيقية. ومن ثم فإن التحدي مزدوج: ضمان انتقال النظام الجنائي في شكله الحالي إلى نظام عصري يستجيب بقواعده إلى متطلبات دولة القانون، وترسيخ القانون الجنائي في الفكر الثقافي للشعب وذلك بغية تطبيقه الفعلي".

٣٧- وتساءل الخبير المستقل مؤخراً عن الحاجة إلى التذكير بأن حق اللجوء إلى القضاء يدخل في عداد الحقوق الأساسية المعترف بها للمواطنين الهايتيين. ومن خلال الصحافة ومنظمات المجتمع المدني يبدو أن الهايتيين ميّالون إلى الحكم على القضاء بشدة حيث يأخذون عليه بطئه وانغلاقه وتكاليفه، بل والأهم من ذلك افتقاده إلى المصداقية والنزاهة. حيث أن العديد من المتقاضين مقتنعون من أن القضاء يحكم في القضايا التي تعرض عليه لصالح الغني ضد الفقير ولصالح ابن المدينة ضد ابن القرية ولصالح المتعلم ضد الأمي ولصالح الرجل ضد المرأة.

٣٨- إن ما يقلق المواطنين هو الانطباع بتفشي الفساد أو على أي حال التعسف والأحكام الجزافية وهو ما يصبغ سير القضاء حالياً. وصورة القضاء الهايتي لدى الرأي العام الوطني ملطخة إلى درجة تحول دون جعل المطالبة بإعادة مصداقية هذا النظام هدفاً ذي أولوية. بالفعل، كثيراً ما كان تصرف العديد من العاملين في النظام القضائي بعيداً عن الأخلاق وكثيراً ما وضعت آداب المهنة جانباً لإشباع مصالح خاصة أو سياسية أو شخصية. ومهما يكن من أمر يؤخذ على الموظفين في سلك القضاء عدم الالتزام بالنزاهة والاستقلالية سواء تجاه السلطة السياسية أو تجاه سلطة أصحاب المال. ومن ثم وفي الظروف الحالية التي يغلب عليها فتور الرأي العام الوطني حيال النظام القضائي الذي ينظر إليه على أنه في خدمة عدالة "طبقية" فإن الأمر يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية واتخاذ تدابير إعلامية

ترمي إلى تصحيح هذه النظرة السلبية وذلك لطمأنة كل من السكان المحليين والمستثمرين الأجانب الذين قد تشكل مصداقية النظام القضائي بالنسبة لهم عنصراً حاسماً في اختيار الاستثمارات.

٣٩- ويتعلق الأمر في المقام الأول بأن تعمد السلطات الهايتية في مجال القضاء إلى مطابقة أفعالها مع النوايا التي أظهرتها، وذلك باتخاذ بعض المبادرات التي تؤدي إلى إقناع الرأي العام المحلي. وكثيراً ما سمع الخبير المستقل من أصدقاء من المجتمع الدولي بأن عشرات الملايين من الدولارات قد أنفقت دون الحصول على نتائج. وقال الخبير المستقل أمام الجمعية العامة إنه لا يتفق مع مثل هذه الأقوال. وهو يقر بالتأكيد بأن هايتي لا زالت في بداية الطريق إلى دولة القانون، لكن النصوص القانونية التي درسها وناقشها مع القضاة والمحامين وأصحاب الشأن في المجتمع المدني الهايتي، والتي عرضت على البرلمان فعلاً، تشكل ركائز سلطة قضائية مستقلة، وهذه النصوص قادرة أيضاً على الاستجابة لطموح الهايتيين إلى إرساء العدالة. ويؤكد الخبير المستقل أنه كان منذ عام ١٩٩٤ شاهداً على نقاش مكثف بخصوص إشكالية إصلاح القضاء. ويقول الخبير ها نحن اليوم قد دخلنا مرحلة التنفيذ. وفي هذا الصدد فإن دور مانحي المساعدات المالية أساسي مثله مثل دور السلطات الهايتية. وسيكون تنسيق مجهوداتهم والتزامهم بمساندة ومتابعة مجريات العملية في مجملها عن كثب أمراً حاسماً.

٤٠- وشجع الخبير المستقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأسدى مشورته بخصوص صياغة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص العدالة، وهو يوصي المانحين بدعم مخطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالعدالة في هايتي. ولئن كان التمويل عنصراً أساسياً، فهذا ينطبق أيضاً على مساندة السلطات السياسية. وعلى هذا الصعيد وخلال لقاء الخبير المستقل بالرئيس المنتخب جون برتراند أريستيد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلب منه ترجمة رغبته السياسية التي عبر عنها بخصوص التطبيق الصارم للقوانين إلى أفعال، إذا ما أراد التغلب فعلاً على ممانعة الرأي العام الذي يميل إلى النظر إلى بعض السياسات الحكومية على أنها جزء من سياسة رمزية ترمي إلى خلق انطباع جيد. وأوضح له أيضاً أن التزاماً ثابتاً ومستمراً من جانبه هو الكفيل بوضع أسس نجاح الإصلاح القضائي.

٤١- واغتنم الخبير المستقل فرصة حضوره الاجتماعات الأولى وحرص على حضور الجلسة الافتتاحية لمحاكمة رابوتو، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي تعتبر بحق محاكمة الانقلاب. وفي هذه المناسبة، شدد الخبير على ضرورة توفير جميع الضمانات بخصوص إجراء محاكمة عادلة للمتهمين. وبفضل مستشاري البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، فإنه قد تمكن من متابعة مجريات المحاكمة عن كثب، وأشاد من خلال الصحافة بنتيجتها (انظر المرفق). وبدا له من الضروري تجديد النداء الذي يوجهه منذ سنوات إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة والخاص بدعوة الولايات المتحدة إلى إعادة وثائق القوات المسلحة الهايتية والجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي كاملة ودون تأخير. ويرغب كذلك التذكير هنا برأي عبر عنه الجمهوري جون كونزيرس الابن، رئيس وفد من

الحزبين داخل الكونغرس الأمريكي، وكان الوفد قد زار هايتي من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويردد ذلك الرأي التحليل الذي قدمه باعتباره خبيراً مستقلاً، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، حيث صرح عضو الكونغرس أن دراسة أجرتها شعبة القانون الأمريكي التابعة لدائرة البحوث في الكونغرس قد خلصت إلى أن الوثائق هي ملك للحكومية الهايتية، وأنه من الواضح أن مصادرتها تعد انتهاكاً لروح، إذا لم نقل لنص، ولاية القوة المتعددة الجنسيات. ولا أساس ببساطة لمطالبات إدارة الدفاع وباقي فروع الحكومة الأمريكية بإدخال تعديلات على الوثائق بغية احترام قانون السرية، بل يتعين إرجاع الوثائق في شكلها الكامل.

٤٢- وسبق محاكمة رابوتو، وهي مرحلة مهمة من مراحل النضال ضد الإفلات من العقاب، محاكمة أخرى، وهي محاكمة حي كارفور فوي التي شهدت للمرة الأولى محاكمة أفراد في الشرطة الوطنية الهايتية والحكم عليهم بجريمة قتل ١١ شاباً هايتياً. واعتبرت هذه المحاكمة بالإجماع خطوة مهمة في مكافحة الإفلات من العقاب حتى وإن اعتقد البعض أن العقوبة التي حكم بها، أي ثلاث سنوات سجناً، كانت ليّنة. ويتعين الإشارة إلى أن القانون الجنائي الهايتي ينص على عقوبة ثلاث سنوات كحد أدنى و١٥ سنة كحد أقصى للعقاب على جريمة قتل. وحسب رأي بعض المراقبين الذين تابعوا هذه المحاكمة التي بثت عبر الراديو والتلفزيون فإن محامي الدفاع، بوصفهم للضحايا على أنهم من الأشرار، "زينغلاندوس"، أي قطاع طرق، قد أقنعوا المحلفين بمنح ظروف مخففة للحكم. وهذا لا يمنع القول إن هذه سابقة في محاربة الإفلات من العقاب.

٤٣- وفيما يخص محاكمة رابوتو، يحرص الخبير المستقل على التذكير بأهمية مسألة الحق في إصلاح الضرر وفي التعويض وفي إعادة الاعتبار لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتكتسي هذه المسألة أهمية كبرى بالنسبة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي أسندت ولاية إعداد مبادئ متعلقة بهذه المسألة للأستاذ تيو فان بوفان أولاً ثم للأستاذ شريف بسيوني. وفي السياق الهايتي أوصت اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل التي أنشئت في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ بإقامة لجنة وطنية لإصلاح الأضرار التي لحقت بضحايا انقلاب ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ لم تكن هذه اللجنة الأخيرة قد أنشئت بعد، بذريعة أن وزير المالية قلق بخصوص الآثار المالية التي ستترتب على توقيع القرار الوزاري الذي أعده وزير العدل والذي عرض على رئيس الجمهورية للموافقة والتوقيع. وكما أشرنا إلى ذلك في تقرير سابق (A/53/355، الفقرة ٩) فقد أنشئ في وزارة العدل مكتب ملاحقة ومتابعة خفف إلى حد ما من غياب اللجنة الوطنية لإصلاح الضرر. وتبادل الخبير المستقل وجهات نظر مع وزير العدل ومع منظمات حقوق الإنسان بخصوص مسألة اللجنة الوطنية لإصلاح الضرر، وهو يشاركهم الرأي أن إنشاء مثل هذه المؤسسة سيكون له نتائج قانونية هامة.

٤٤- وهو يوافق إجمالاً على توصية منظمات حقوق الإنسان بالمسارعة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتعويض الضرر كجهاز مختلط ومؤقت يتضمن في عضويته ممثلين عن الضحايا. وتضطلع اللجنة بضمان إصلاح الضرر الذي لحق

بالضحايا الذين تكون قد حددتهم اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل وكل الذين تنطبق عليهم المعايير الموضوعة، وذلك خلال ستة أشهر من إقامة لجنة تعويض الضرر. ويمكن أيضاً لهذه اللجنة تقديم مساعدة قانونية للضحايا غير المقتدرين مالياً، وذلك لمقاضاة الجناة.

٤٥- وعند قراءة مشروع القرار الوزاري لا يبدو وجود اختلاف كبير بين منهج المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومنهج الحكومة. ويبدو أن ذلك يساند الحجة المنسوبة إلى وزير المالية الذي لم يتمكن الخبير المستقل لسوء الحظ من مقابلته. على كل حال فإن ولاية مثل هذه اللجنة ستكون محددة زمنياً، ثلاث سنوات مثلاً، لأداء مهمتها المتمثلة في وضع سياسة إصلاح الضرر وتقديمها إلى الحكومة والمساهمة في تنفيذها. وكذلك في رد الاعتبار النفسي والاجتماعي للضحايا وضمان أن تتوفر لهم العناية الطبية والمساعدة القانونية. وحرصت منظمات حقوق الإنسان، في معرض دفاعها عن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح الضرر، على الإشارة إلى أن تباطؤ الدولة في إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح الضرر يماطل في معاناة ضحايا الانقلاب التي كان عليهم أن يتخلصوا منها لو أنهم استعادوا احترامهم للذات، بعد أن عانوا من عنف الانقلاب الأعمى.

سادساً - التعاون الدولي

٤٦- مما يدعو إلى ارتياح أن الممثل الخاص للأمين العام معالي السيد ألفردو كابرال يتمتع باحترام كبير لدى الطبقة السياسية والمجتمع المدني على حد سواء، الأمر الذي دعم سلطة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وسهل تنفيذ ولايتها ورغم تأخر انطلاق أنشطة اللجنة إلى حد كبير بسبب التأخر في إنشاء البعثة ذاتها فهي تستحق كل التقدير لأنها وفي ظرف ستة أشهر من ممارستها لأنشطتها فعلياً قد ساهمت مساهمة وافرة في تدعيم النهوض بحقوق الإنسان. وفرع البعثة الخاص بحقوق الإنسان الذي يشمل عمله جانبين، هما تدعيم القدرات ومراقبة احترام حقوق الإنسان، قد عمل مع كل من مؤسسات الدولة ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ولذا يأسف الخبير المستقل للتوصية بعدم تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، والتي تتوقف عن العمل رسمياً في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويقترن هذا الأسف بالتوصية التي قدمها الخبير المستقل فيما يتعلق بالتعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبعثة المذكورة، حيث أبرز أن الهدف يجب أن يكون ضمان وجود دائم للمفوضية تفادياً لأي فراغ في اليوم الذي تتوقف فيه البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي عن القيام بأنشطتها، خصوصاً في مجال تدعيم القدرات سواء على صعيد مؤسسات الدولة (الشرطة، السجون، النظام القضائي، مكتب أمين المظالم) أو على صعيد المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً. وقدمت نفس التوصية قبل مغادرة البعثة المدنية الدولية في هايتي، لكن يبدو أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار.

٤٧- والآن، ولأن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ستغادر هذا البلد، من الأهمية بمكان إبراز دور المفوضية السامية من خلال افتتاح مكتب يمكنه، من خلال تنفيذ برنامج مساعدة تقنية، أن يساعد الحكومة الهايتية في عملية المصادقة على الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، خصوصاً اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والجهازان التنفيذي والتشريعي مستعدان كلاهما لإيواء هذا المكتب. وقد أصبح تنفيذ هذه التوصية ملحاً بحكم انتهاء عمل البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، حتى وإن لم يبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتوف الأيدي. وهذا سبب إضافي لتتعاون المفوضية السامية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاوناً وثيقاً من أجل تنفيذ مخطط عمل خاص بحقوق الإنسان. وفي إطار إنهاء مهمة البعثة، سيكون من الضروري الحرص على أن تقدم معدات البعثة إلى حكومة هايتي، وفي أقصى حدود الإمكان إلى منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل الأولوية يستنسب، تقديم سيارة وحواسب إلكترونية وآلة ناسخة للنيابة العامة في بورتوبرانس. وأمام الأخطار المحدقة بهايتي يرى الخبير المستقل ضرورة الحفاظ على تمثيل للأمين العام في هايتي مع وحدة صغيرة على الأقل تضطلع، ريث إنشاء مكتب المفوضية السامية، بأداء أنشطة دعم القدرات والمراقبة المحدودة لحقوق الإنسان.

٤٨- ومكتب أمين المظالم الذي أنشئ بمرسوم في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بهدف حماية أي شخص ضد جميع أشكال تجاوزات الإدارة العمومية، سيشهد بالتأكيد دفعاً جديداً بفضل أحكام مشروع القانون الذي سيصدر قريباً والتي تتعلق بتنظيم المكتب وعمله. وهو يعمل الآن، بمساندة من البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، على إعداد مخطط تنمية مؤسسية يهدف إلى تحديد أولويات المكتب للسنوات الخمس القادمة. وكما قال الخبير المستقل للسيد دونيس راسيكو، المستشار التقني لدى مكتب أمين المظالم والمعني بإعادة تعريف الولاية:

"إن المرحلة الانتقالية الحالية مؤاتية لاستعراض أداء المكتب والقيام بعملية تطلعية واستراتيجية في آن واحد لضمان استمرار بقاء المكتب وتدعيمه وضمان ازدهاره الكامل في خدمة الشعب الهايتي".

ويتعين على المكتب أن يبذل قصارى جهده للمسارعة في إرساء مصداقيته كمنظمة تدافع عن حقوق الإنسان الخاصة بالمواطنين وتضمن لهم جميعاً الوصول إلى خدماتها. ولقد أصبح التدخل من أجل تدعيم أنشطة النهوض بحقوق الإنسان يحتل مرتبة عالية في سلم الأولويات. وسيضطلع المكتب بدور فعال أساسي في نشر القيم والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان. بل ويمكن لهذا النشاط أن يكون حافزاً للقيام بباقي الجهود وأن يسهل التطور الإيجابي للمؤسسة في كسبها تأييد الجمهور. وحري بالمفوضية السامية أن تقدم كل مساعدة إلى مكتب أمين المظالم وأن تعمل بالتعاون الوثيق معه.

٤٩- ويدور برنامج التعاون بين حكومة هايتي واليونيسيف حول إطار أخلاقي خاص بحقوق الإنسان، وحول التأكيد بأن لا مجال لحدوث تنمية بشرية دائمة إذا انتهكت الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتكتسي حماية مجموعات الأطفال والمراهقين الأكثر تعرضاً للأخطار، مثل أطفال الشوارع واليتامى والأطفال الذين يخدمون في المنازل والأطفال الذين لديهم مشاكل قانونية، طابعاً أولوياً وتستدعي تدعيم قدرات المسؤولين الذين يعتنون بالأطفال. وحسب ممثل اليونيسيف فإن ٠٠٠ ٢٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات مصابون بفيروس نقص المناعة البشري، وما يقرب عن ٠٠٠ ١٥٠ طفل يعتقد أنهم تيتموا بسبب داء متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٥٠- إن الهدف الأول للتعاون الدولي هو تحقيق السلام، مما يبرر تعلق الخبير المستقل بمشروع دار اليونسكو بشأن ثقافة السلام في هايتي الذي بدأه السيد برنار حجاج والذي أشرف على إجراء دراسة ونظم حلقة عمل خاصة باسترداد الحقوق وتثبيتها والتي حضرها ٧٠ مشاركاً. وفي هذه الدراسة، يشير عالم الاجتماع الهايتي غي ألكسندر إلى أن الكل يتفق شاهداً على انهيار سلطة الدولة، وهو محق في قوله إن هايتي، وهي بلد عريق في التاريخ، تدخل بالكاد مرحلة تعلم ثقافة السلام، ولذلك من الضروري مساندة هايتي مساندة مستمرة وطويلة الأمد بهدف مساعدة الهياكل الحكومية والتمثيل الوطني والمنتخبين المحليين وكذا مجمل الفاعلين في المجتمع المدني لبناء ثقافة سلام واحترام حقوق الإنسان. ولأنه يشاطر هذا الرأي، لا يسع الخبير المستقل إلا أن يدعو المفوضية السامية للنظر في كيفية المساهمة في التحقيق الفعلي لهذا المشروع الذي لا يحتاج بعده المتعلق بحقوق الإنسان إلى أي برهان.

سابعاً - التوصيات

٥١- مرة أخرى، تتجه هايتي نحو مرحلة مضطربة سيكون لها عواقب وخيمة على احترام حقوق الإنسان والتمتع بها. ويأتي ذلك في وقت تدخل فيه إدارة جديدة إلى البيت الأبيض حري بها أن تعطي فرصة لهايتي لتتخلص من الاضطرابات. ويتعين على الهايتيين أيضاً الاعتماد على قواهم الذاتية والتشمير عن سواعدهم ليبنوا سوياً بلداً تلغى فيه تدريجياً الفوارق الاجتماعية. وعلى كل مواطن هايتي، من الداخل أو من الشتات، أن يساهم بنصيبه في البناء. ويتعلق الأمر في المقام الأول، ببناء ركائز هايتي جديدة تحترم سيادة القانون. والشر الأكبر الذي تعاني منه هايتي هو التهاون في تطبيق القانون. فكم من مجرم وكم من جانح يفلت من قبضة العدالة ويفلت من العقاب بشكل فاضح؟ وكم من طفل ترك لمصيره المحتوم؟ وماذا عن فيروس نقص المناعة المكتسب الذي ما فتئ ينشر الهلاك؟ وماذا عن البطالة المتوطنة؟ إن المشاكل التي تعاني منها هذه الجزيرة الزاخرة بأحداث التاريخ متعددة، لكن التفاؤل ممكن في ضوء العهد الذي قطعه الرئيس أريستيد.

٥٢- وبغض النظر عن الخطب فإن شعب هايتي، مثله مثل المجتمع الدولي، يتطلع إلى أعمال مفيدة تهدف إلى تدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلى تحسين إدارة الشؤون العامة والقضاء على الفساد. ويمكن مواجهة التحدي إذا قبل كل فرد أن يلعب دوره في احترام مبادئ الثقافة الديمقراطية. ومن شأن التسامح السياسي والحوار البناء استناداً إلى قاعدة سيادة القانون أن يحقق المصالحة بين أبناء هايتي جميعاً. وعلى المجتمع الدولي، من جهته، أن يبرهن عن تضامنه مع هذا البلد، وهو من أفقر البلدان في نصف الكرة الأرضية الشمالي، الذي يمكنه الخروج من المأزق بقدر من التفهم والعطاء من قبل الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. لكن الحل، أساساً في يد الهايتيين والهايتيات الذين عليهم أن يعتمدوا قبل كل شيء على أنفسهم. وعلى الرئيس أريستيد أن يكون القدوة ويبادر إلى تنظيم صفوف أنصاره، وبمجرد تأديته للقسم في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ فإنه لم يعد رئيساً لحزب فانمي لافالاس وإنما رئيساً للهايتيين جميعاً.

٥٣- ومساهمة منه في عملية المصالحةالتي ستؤدي إلى إدخال الديمقراطية إلى المؤسسات وإلى عودة دولة القانون، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية الموجهة إلى الحكومة الهايتية (من ١ إلى ١٣) وإلى المجتمع الدولي (١٤ و ١٥)، وإلى الأمم المتحدة، أي إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان (من ١٦ إلى ١٨).

ألف - توصيات إلى الحكومة الهايتية

١ - الشرطة الوطنية الهايتية

٥٤- التوصيات الأربع الأولى تخص قوات الشرطة:

رقم ١- الخبير المستقل قلق بخصوص النزعة إلى تسييس الشرطة الوطنية، والتي تنامت في الشهور الأخيرة. وفي هذا الصدد، يتعين على حكومة هايتي اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لهذه النزعة الخطيرة ذات العواقب الوخيمة على حقوق الإنسان.

رقم ٢- سُجلّت ادعاءات بخصوص انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أفراد شرطة خلال الشهور الأخيرة، ولكن لم يعقبها للأسف أية ملاحقة جنائية . ويوصي الخبير المستقل بتعيين مفتش شرطة عام مؤهل ونزيه ومستقل، حتى يمكن البت في الملفات بسرعة وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى القضاء ومحاكمتهم وإنزال العقوبة بهم إذا ثبتت إدانتهم.

رقم ٣- وأفيد في الأشهر الأخيرة عن وقوع العديد من حالات الرشوة المرتبطة بالاتجار في المخدرات، وجرائم خطيرة أخرى. وفي هذا الصدد، يتعين على حكومة هايتي الالتزام باعتماد تشريع يناهض الفساد وبوضع

أنظمة تضمن النزاهة. ويجب كذلك تشجيع التحقيقات الادارية وتقديم الموظفين المسؤولين عن المخالفات إلى القضاء.

رقم ٤- ولاحظ الخبير المستقل أيضاً ارتفاعاً في الحوادث التي استخدمت فيها الأسلحة النارية (لأسباب سياسية أو غيرها). ولذلك يوصي حكومة هايتي بوضع سياسة وتشريع ملائم لتحسين مراقبة وتسجيل الأسلحة النارية. وينبغي القضاء على عمليات تهريب السلاح.

٢- الإدارة القضائية

٥٥- التوصيات من ٥ إلى ٨ تتناول على الخصوص النظام القضائي:

رقم ٥- لاحظ الخبير المستقل بأن ما يقارب ٨٠ في المائة من السجناء ينتظرون المحاكمة. وفي السجن الوطني هنالك ما يقارب ٩٠ في المائة من السجناء الذين هم في حالة اعتقال احترازي. وهنالك أيضاً الكثير من السجناء الذين ألقي عليهم القبض دون إذن من النيابة، ولا تحترم مهلة الاحتجاز المؤقت، وهي ٤٨ ساعة، في العديد من الحالات. ومن المشاكل المستمرة مسألة نقل السجناء من مراكز الاعتقال إلى المحاكم. ولا يطبق أغلب القضاة الصكوك الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، ولذلك من المهم الاستمرار في تنظيم دورات تدريبية بخصوص حقوق الإنسان لفائدة القضاة وأفراد الشرطة وحراس السجون.

رقم ٦- ولاحظ الخبير المستقل تدهوراً بالغاً في أجهزة القضاء الجنائي. حيث لاحظ سوء الاتصال بين الأجهزة المختلفة، وهي أجهزة النيابة العامة وإدارة السجون وجهاز التحقيق القضائي والشرطة الوطنية. وبغية تحسين التنسيق بين هذه المؤسسات من العاجل أن تلتقي هذه الأجهزة شهرياً أو على أساس دوري يتم تحديده، لمعالجة المشاكل المشتركة وتدعيم أجهزة القضاء الجنائي.

رقم ٧- وشكلت المحاكمتان المرتبطتان بأحداث رابوتو وكارفور فوي قطيعة مع الماضي فيما يخص حسن إدارة القضاء. ويتعين مع ذلك الرفع من مستوى التحقيقات القضائية إلى حد كبير. ويتعين أيضاً تحسين الدعم اللوجستي وظروف عمل جهاز النيابة العامة وجهاز التحقيق القضائي.

رقم ٨- ويتعين إجراء تحقيقات إدارية بخصوص تفشي الفساد في إدارة القضاء، والحرص على تقديم الجناة إلى العدالة.

٣- مصلحة إدارة السجون الوطنية

٥٦- التوصية التالية موجهة إلى إدارة السجون:

رقم ٩- يثير الاكتظاظ في السجون قلقاً كبيراً وكذلك سوء التغذية المؤدي إلى حدوث وفيات. ويتعين على مصلحة إدارة السجون أن تعمد، على وجه الاستعجال، إلى تحسين طريقة تسييرها خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع الغذاء وتوفير الرعاية الطبية للسجناء.

٤- توصيات عامة

٥٧- تخص التوصيات من ١٠ إلى ١٣ مسائل أكثر عمومية:

رقم ١٠- يتعين على حكومة هايتي المصادقة على الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

رقم ١١- خلال العام ٢٠٠٠، لعب معهد القضاة ومكتب أمين المظالم دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان. ويتعين على حكومة هايتي مواصلة دعمها ورفع مساهمتها المالية المخصصة لهاتين المؤسستين، خصوصاً في مجال الموارد البشرية والدعم اللوجستي.

رقم ١٢- تخللت الانتخابات الأخيرة حوادث مختلفة متعلقة بتظاهرات سياسية نظمت في العديد من المحافظات. ويتعين على حكومة هايتي ضمان احترام حريات الرأي، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والاجتماع، والتظاهر السلمي.

رقم ١٣- في أعقاب محاكمة رابوتو التي تمت بنجاح، والتي شهدت إدانة عدد من أفراد القوات المسلحة الهايتية والجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، يتعين على رئيس هايتي توقيع المرسوم الذي يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح الضرر.

باء – توصيات إلى المجتمع الدولي

٥٨- التوصيتان التاليتان موجهتان إلى المجتمع الدولي:

رقم ١٤- يجب على المجتمع الدولي مواصلة برامج المساعدة والتعاون التقني في مجالات إدارة القضاء وحقوق الإنسان والسجون، إلخ. ويتعين أن يكون التعاون مع هايتي مخططاً في إطار استراتيجية طويلة الأمد، لا قصيرة الأمد كما جرت العادة حتى الآن.

رقم ١٥- وعقب الحكم بالإدانة الذي صدر في ختام محاكمة رابوتو والأحكام التي صدرت غيابيا ضد عدد من المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الهاربين، يتعين على البلدان التي تؤويهم (مثل بنما والولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية وهندوراس وغيرها) التعاون مع السلطات الهايتية لاعتقالهم وتسليمهم.

جيم – توصيات إلى منظمة الأمم المتحدة

٥٩- التوصيات الثلاث الأخيرة موجهة إلى منظمة الأمم المتحدة:

رقم ١٦- يوصي الخبير المستقل الأمم المتحدة، فضلاً عن مراقبة احترام حقوق الإنسان، بأن تركز أكثر على تدعيم القدرات. وما دام أحد الأهداف تدعيم التشبث بالقيم الديمقراطية، يوصي الخبير المستقل بعقد ندوة عن الثقافة الديمقراطية بمشاركة رؤساء الأحزاب السياسية والمسؤولين من المجتمع المدني. ويمكن للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً أن تأخذ على عاتقها دعم مكتب أمين المظالم، والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان. ويتعين على المفوضية السامية لحقوق الإنسان إقامة برنامج للتعاون والمساعدة التقنية، خصوصاً في مجال تدعيم قدرات مؤسسات الدولة ومعهد القضاء وإدارة القضاء وكذلك المجتمع المدني.

رقم ١٧- وللمساهمة في تخفيف المشاكل اللوجستية الخطيرة التي تؤثر على حسن سير إدارة القضاء في هايتي، يتعين على الأمم المتحدة التبرع بجزء من معدات البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي (السيارات والحواسيب والطابعات الخ) لصالح أجهزة النيابة العامة والتحقيق القضائي.

رقم ١٨- ويتعين على منظومة الأمم المتحدة في هايتي أن تعمل بالتآزر من أجل إدخال عنصر حقوق الإنسان بصورة فعالة في جميع أنشطتها. ويتعين إقامة مشروع تعاون تقني خاص بحقوق الإنسان، على وجه الاستعجال، تضطلع به المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الأجهزة المشتركة في تنفيذه.

مرفق

بيان صحفي للأمم المتحدة

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

"يعتقد" الخبير المستقل أن المسألة لم تنته بعد

صرح الخبير المستقل المكلف بمراقبة حالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديانغ، اليوم أن النظام القضائي الهايتي قد خطي "خطوة عملاقة نحو الأمام" باستكمال المحاكمة التي جرت في أعقاب مجزرة رابوتو التي حدثت عام ١٩٩٤.

ويقول السيد ديانغ، كانت هذه القضية من أطول وأعقد القضايا التي شهدتها هايتي عبر تاريخها، وكانت القضية الأولى التي استمع فيها بشكل موسع إلى أقوال الخبراء واستعملت فيها وثائق من الأرشيف العسكري. وانتهت المحاكمة التي دامت ستة أسابيع في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأدان المحلفون ١٦ من بين ٢٢ متهماً بالضلوع في مجزرة رابوتو التي ارتكبت في ١٩٩٤ من قبل مجموعات عسكرية وشبه عسكرية ضد مناضلين كانوا يعملون من أجل إرساء الديمقراطية خلال فترة الدكتاتورية بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤. وأغلب الذين حكم عليهم أدينوا بتهمتي القتل أو الاشتراك في القتل.

والأشخاص السبعة والثلاثون المتهمون الذين تخلفوا عن الحضور أثناء المحاكمة، ومن بينهم الفريق السابق راؤول سيدراس، قد حكم عليهم غيابياً بالسجن المؤبد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وحكمت المحكمة أيضاً على المتهمين بدفع تعويضات مدنية بمقدار مليار غورد (أي نحو ٤٣ مليون دولار).

ولكن السيد ديانغ يقول إن قضية رابوتو لم تنته بعد. "إذ يجب على النظام القضائي الهايتي الاستمرار في ملاحقة الأشخاص المحكوم عليهم غيابياً. وفي حال إلقاء القبض عليهم وعودتهم إلى هايتي يتعين أن تجرى لهم محاكمة جديدة عملاً بأحكام القانون الهايتي. ويتعين على البلدان التي قد يكون فيها الهاربون، خصوصاً بنما والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس والجمهورية الدومينيكية أن تتعاون مع السلطات الهايتية لاعتقال هؤلاء الأشخاص وتسليمهم".

وكرر الخبير المستقل طلبه إلى الولايات المتحدة بالاعلان "دون تأخير وبصفة كاملة" عن ١٦٠ ٠٠٠ صفحة من الوثائق كانت صادرتها عام ١٩٩٤ في المنشآت العسكرية وشبه العسكرية، وأي برهان آخر يمكن أن يكون في حوزتها من شأنه أن يلقي الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال فترة الدكتاتورية